مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 18 سبتمبر 2023

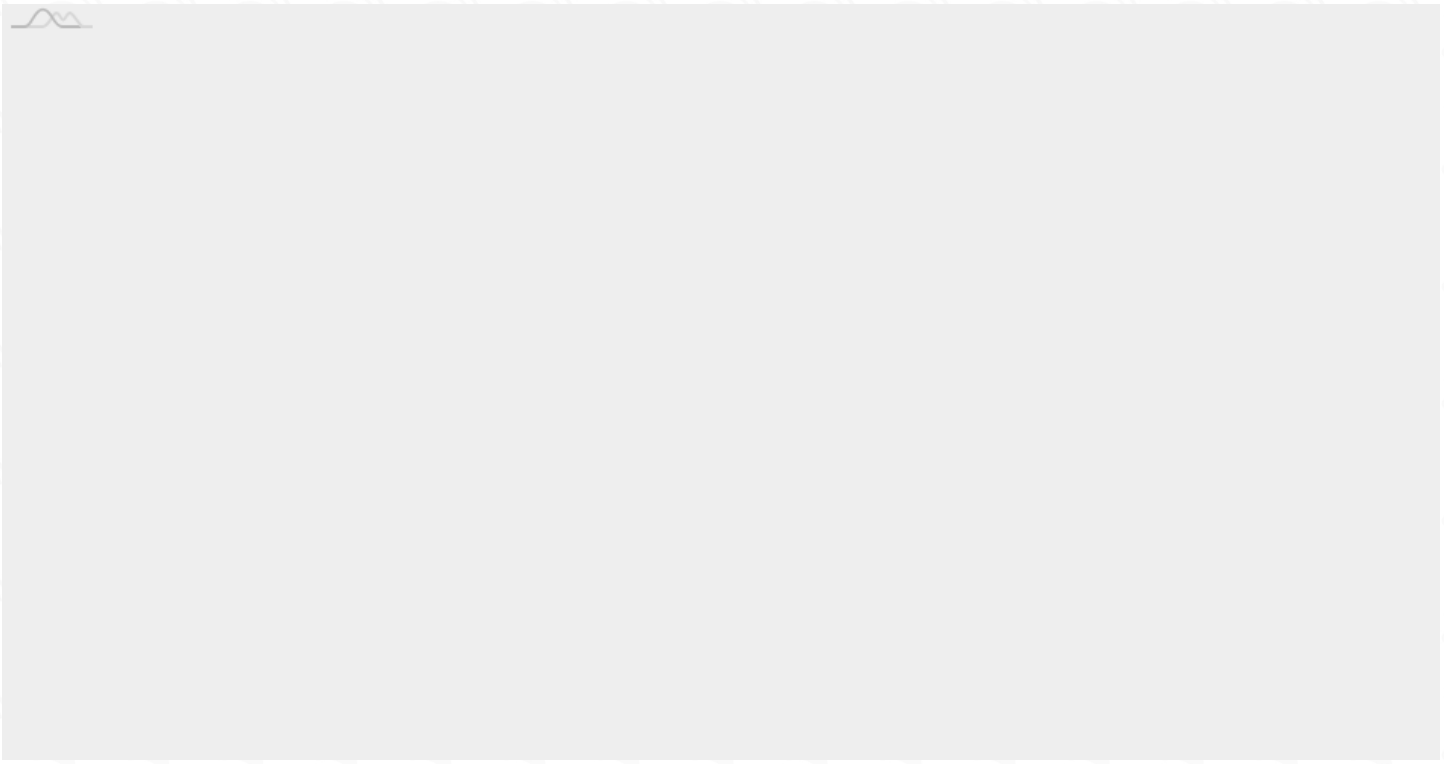

مصر تحذر إسرائيل من استفزاز مشاعر المسلمين بعد اقتحام الأقصى

(سياسي . روسيا اليوم)

أعربت وزارة الخارجية المصرية عن إدانتها واستنكارها الشديدين لاقتحام مجموعة من المتطرفين المسجد الأقصى تحت حماية قوات الشرطة الإسرائيلية.
ودعت الخارجية المصرية السلطات الإسرائيلية إلى أهمية الوقف الفوري لمثل هذه التصرفات التصعيدية التي تستفز مشاعر ملايين المسلمين حول العالم، وتُسهم في تأجيج العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وشددت مصر، على أن الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك ومحاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً، بالمخالفة لقواعد القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية، لن تنال من الوضعية التاريخية والقانونية له باعتباره وقفاً إسلامياً خالصاً، منوهة لأن مثل تلك التصرفات الاستفزازية تقوض من مقومات التسوية التي تستند إليها الجهود الإقليمية والدولية الساعية لإعادة إحياء عملية السلام على أساس حل الدولتين.

وجددت مصر دعوتها للأطراف الدولية ذات التأثير، والأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، للاضطلاع بمسئولياتها تجاه حماية حقوق الشعب الفلسطيني، مؤكدةً على التزام مصر الكامل بدعم الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ومساندتها لكافة المساعي التى تستهدف الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

واقتحم مئات المستوطنين الإسرائيليين باحات المسجد الأقصى من باب المغاربة تزامنا مع الاحتفالات برأس السنة العبرية.

وطردت القوات الإسرائيلية المصلين من المسجد، كما اعتدت على المرابطين في باب السلسلة.

«الميسترال» تصل إلى ليبيا للعمل مستشفى ميدانيا

(أمني وعسكري . الأهرام)

وصلت حاملة المروحيات الميسترال إلى دولة ليبيا، للعمل مستشفى ميدانيا، لدعم مضارى الإعصار الذى ضرب مدينة درنة، وذلك تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى، القائد الأعلى للقوات المسلحة، باستمرار تقديم الدعم الفورى والإغاثة الإنسانية لدولة ليبيا.

وأكدت القوات المسلحة أنها مستمرة فى تنفيذ توجيهات القيادة السياسية، لدعم جميع جهود الإنقاذ فى ليبيا الشقيقة.

على صعيد متصل، تتواصل فى ليبيا عمليات البحث عن القتلى والمفقودين، بعد أسبوع على الفيضانات التى تسببت فيها العاصفة «دانيال». من جانبه، أعلن «الاتحاد الإفريقى» تفعيل آلية لإدارة الحوادث، لتقديم الدعم لضحايا فيضانات ليبيا.

المالية: سداد أكثر من 5.3 مليار جنيه قيمة خدمات صحية للمنتفعين حتى يوليو

(اقتصادي . اليوم السابع)

وزير المالية.. رئيس «التأمين الصحي الشامل».. في ملتقي «شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين»:

تعظيم الشراكة مع القطاع الخاص.. في مد مظلة التغطية الصحية الشاملة لكل المصريين

نستهدف جذب المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية الصحية بالمحافظات

توفير شبكة قوية من مقدمي خدمات الرعاية الصحية «الخاصة» للمنتفعين

ندعو «شركات التأمين» لتقديم نموذج للشراكة المستدامة في توفير الخدمات الطبية

القطاع الخاص.. شريك استراتيجي في «التأمين الصحي الشامل»

٣٠٪ من أعضاء مجلس الإدارة و٣٥٪ من لجنة التسعير يمثلون القطاع الخاص

مصر «محظوظة» بقطاع تأمين أكثر تنافسية وقدرة علي توفير «الحلول الشاملة والمبتكرة»

الخريطة التنموية بالجمهورية الجديدة تفتح آفاقًا رحبة لصناعة التأمين

لدينا ٨٧,١ مليار جنيه فوائض مالية حتي نهاية يوليو الماضي.. وقادرون على الاستدامة المالية

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، أننا نستهدف تعظيم الشراكة مع القطاع الخاص في مد مظلة التغطية الصحية الشاملة لكل المصريين، من خلال العمل علي جذب المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية الصحية بالمحافظات، علي نحو يُسهم في تسريع وتيرة تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل لكل أفراد الأسرة المصرية خلال السنوات المقبلة، ويضمن استدامة جودة تقديم الخدمات الصحية للمواطنين المنتفعين، لافتًا إلى أهمية بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه مع الاتحاد المصري للتأمين الذي يساعد في تحقيق التكامل بين شركات التأمين الطبي الخاص، بما يضمن مشاركتها الفعالة في تقديم خدمات التأمين الصحي الشامل، ويعزز جهود توفير شبكة قوية من مقدمي خدمات الرعاية الصحية «الخاصة» للمنتفعين، جنبًا إلي جنب مع استدامة التوازن المالي والاكتواري لمنظومة التأمين الصحي الشامل.

قال الوزير، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، في ملتقي شرم الشيخ السنوي الخامس «للتأمين وإعادة التأمين»: «ندعو القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في تحقيق حلم كل المصريين في توفير الرعاية الصحية الشاملة.. كما ندعو شركات التأمين لتقديم نموذج من الشراكة المستدامة مع الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، التي يقتصر دورها على إدارة المنظومة وتمويل الخدمات وشرائها فقط من الأماكن التي يختارها المواطن سواءً

مؤسسات عامة أو خاصة»، مؤكدًا أن الدولة جادة في زيادة مساهمات القطاع الخاص إلى ٦٥٪ في النشاط الاقتصادي.

أوضح الوزير، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، أن القطاع الخاص شريك استراتيجي في صنع القرار داخل هذه المنظومة المتطورة، حيث إن ٣٠٪ من أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل يمثلون القطاع الخاص، كما أن ٣٥٪ من أعضاء اللجنة الدائمة لتسعير الخدمات الطبية المقدمة للمنتفعين يمثلون القطاع الخاص أيضًا، بما يضمن استدامة الأسعار الجاذبة والمحفزة لمشاركة القطاع الخاص في التأمين الصحي الشامل.

أشار الوزير، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، إلي أن مصر «محظوظة» بقطاع تأميني أكثر تنافسية وقدرة علي توفير الحلول التأمينية المبتكرة وتقديم الخدمات الشاملة، موضحًا أن الخريطة التنموية للجمهورية الجديدة، التي نجح في إرسائها الرئيس عبد الفتاح السيسي بإطلاق العديد من المشروعات القومية غير المسبوقة، تفتح آفاقًا رحبة لصناعة التأمين في مصر خاصة أن الحكومة تعمل علي تحسين بيئة الأعمال لقطاع حيوي نتطلع إلى دور أكبر له في دعم مسيرة التنمية بكل قدراته سواءً الخدمات التأمينية أو محفظته الاستثمارية؛ باعتبارهم أحد أهم المستثمرين الرئيسين في الاقتصاد المصري، ونأمل أن تزيد مساهماته في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المقبلة عن طريق ابتكار منتجات تأمينية جديدة أو إيجاد قنوات عديدة لتوزيع المنتجات التأمينية.

أكد الوزير، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، أن مؤشرات الأداء المالي للهيئة تعكس القدرة علي تحقيق الاستدامة المالية، والوفاء بكل متطلبات هذه المنظومة المتطورة حيث تبلغ قيمة الفوائض المالية ٨٧,١ مليار جنيه حتي نهاية يوليو الماضي، لافتًا إلي أنه تم سداد أكثر من ٥,٣ مليار جنيه قيمة خدمات صحية تم تقديمها للمنتفعين بمحافظات التأمين الصحي الشامل حتى نهاية يوليو الماضي بمختلف الجهات المعتمدة والمتعاقد معها.

المتحدث الرئاسي: زيارة الرئيس للإمارات تأتي في إطار خصوصية العلاقات المصرية ـ الإماراتية

(سياسي . الأهرام)

صرح المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي، اليوم الإثنين، إلى الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، تأتي في إطار خصوصية العلاقات المصرية ـ الإماراتية وما يربط بين الدولتين من علاقات تعاون وتنسيق على جميع الأصعدة.
ويتوجه الرئيس السيسي، اليوم، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، في زيارة يلتقي خلالها مع الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات؛ لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية الوثيقة التي تجمع بين البلدين الشقيقين، فضلاً عن التشاور والتنسيق حول مختلف القضايا والأزمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك خلال المرحلة الراهنة.

مقتل 7 عسكريين مصريين بانفجار في سيناء

(أمني وعسكري . العربي الجديد)

قُتل سبعة عسكريين مصريين ليل أمس الأحد، بانفجار غامض في قوة من الدفاع الجوي في محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد.

وقالت مصادر طبية عسكرية بشمال سيناء لـ"العربي الجديد"، إنه وصلت إلى مستشفى العريش العسكري، جثث سبعة عسكريين مصابين بجروح مختلفة نتيجة انفجار جسم ما في قاعدة عسكرية بسيناء. وأشارت إلى أنه لم يتم تحديد سبب الانفجار إن كان بسبب عطل فني أو هجوم إرهابي.

وأوضحت المصادر أن القتلى هم رائد دفاع جوي عبدالرحمن محمود الزهري ربيع، ورائد دفاع جوي ضياء علاء الدين سعد، ومقدم دفاع جوي هشام درباز، والمجندان في الدفاع الجوي حلمي يونس، ومحمود الفيشاوي، وصابر عيد، ونور السنهورى. وأفادت، بأنه يجري نقل جثثهم إلى مساقط رؤوسهم في المحافظات المصرية المختلفة.
ولم تعلن المصادر العسكرية المصرية أي معلومة حول الحادثة حتى الساعة.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد أعلن تطهير سيناء من الإرهاب قبل عدة أشهر، فيما لم يقع أي هجوم إرهابي منذ ذلك الحين.

وفي المقابل، قُتل وأُصيب ثلاثون عسكرياً قبل شهرين، في هجوم على مقر الأمن الوطني في مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء.

شركات مصرية تقفز من السوق المحلية إلى الخليج وأفريقيا

(اقتصادي . العربي الجديد)

انطفأ وهج القطاع العقاري في مصر والتشييد بعد 10 سنوات من الإنفاق ببذخ على مشروعات الطرق والكباري والبنية الأساسية بلغ 8 تريليونات جنيه، من الخزانة العامة، مع قروض أجنبية تزيد عن 100 مليار دولار، وأخرى لجهات سيادية بضمان وزارة المالية.
تبحث شركات المقاولات عن فرص استثمار بالسعودية والخليج، وأخرى اتجهت إلى أفريقيا، وثالثة تنتظر صفقة مواتية بالعراق وليبيا والجزائر، بعد أن أعيتها حيل العيش بسوقها المحلية، التي تشهد ارتفاعا يوميا في أسعار مواد البناء ويعاني شحا بالموارد المالية وندرة بالدولار، وبيروقراطية تدفعها للموت البطيء.
يواجه قطاع التشييد والتطوير العقاري انكماشا في الطلب، مع كثرة العرض، بينما يدفع الجنيه المتراجع الأسعار إلى أعلى، فيزيد من حجم التضخم، دون أن يكون لتغيير الأسعار دور في تحريك المبيعات.
فسر عضو مجلس إدارة اتحاد مقاولي البناء والتشييد، ممدوح مرشدي، بحث شركات المقاولات والتطوير العقاري

عن فرص استثمار بالخارج، بأن السوق المحلية فقد الوهج الذي تميز به على مدار 10 سنوات مضت.

قال مرشدي لـ "العربي الجديد": من حق الشركات أن تبحث عن أعمال خارج البلاد، فلم تعد هناك مشروعات بنية أساسية، فبعد بناء هذا الكم الهائل من الطرق والكباري، توقف توسعات البنية التحتية، مع نضوب الموارد المالية، مضيفا أن الوهج الذي شهده القطاع العقاري والمقاولات كان متوقعا ألا يستمر للأبد لمحدودية موارد الدولة، وعلى الشركات أن تقفز من السوق المحلية، لتبحث عن فرص للحياة في الخارج.

يدعو مرشدي الحكومة إلى مساعدة الشركات على التوجه باستثمار ما لديها من خبرات ومعدات حديثة باهظة التكاليف، والتي تحتاج إلى التشغيل الدائم لاسترداد قيمتها والمحافظة على أدائها، منوها إلى إمكانية تمويل البنوك لتلك الشركات، ليكون عندها الحد الأدنى من مقومات المنافسة بالخارج.
يذكر مرشدي أن نجاح الشركات المصرية بالعمل في السعودية والخليج، يصب في صالح الاقتصاد المصري، حيث ستعمل على تشغيل العمالة المحلية، التي تعطلت مع توقف المشروعات بالداخل، وعندما تحقق أرباحاً ستصب في النهاية في صالح الخزانة المصرية.

يلفت مرشدي في حديثه مع "العربي الجديد" إلى أن شركات المقاولات التي نفذت مشروعات كبيرة في الآونة الأخيرة استفادت من التقدم التقني في قطاع التشييد، بما يؤهلها للمشاركة في بناء ناطحات السحاب والسدود والطرق والكباري الحيوية بالدول المجاورة، مشيراً إلى نجاح شركتي "السويدي" الخاصة و"المقاولون العرب" الحكومية، في بناء سد على منابع النيل في تنزانيا، وإقامة مشروعات صناعية وسكنية بدول أفريقية.
وكشف مدير الشركة الوطنية للإسكان بالسعودية، محمد بن صالح البطي، في تصريحات صحافية، الأسبوع الماضي، عن إطلاق مشروع لتطوير مدينة "بنان الجديدة" على مساحة 10 ملايين متر مربع، بالعاصمة الرياض، بالشراكة مع مجموعة طلعت مصطفى القابضة، لتكون أول مشروعات الشركة المصرية خارج حدودها.

تبلغ قيمة المشروع 40 مليار ريال سعودي (الدولار = نحو 3.75 ريالات)، وتستهدف إنشاء مدينة ذكية، وبناء 27 ألفاً و750 وحدة سكينة، تستوعب مليون شخص، أشبه بمدينة مدينتي المقامة بالقاهرة على مساحة 23 مليون متر مربع.
أعلنت شركة مدينة مصر للإسكان والتعمير المملوكة للدولة، الأسبوع الماضي، بحثها عن فرص استثمارية خارج البلاد خلال الفترة الحالية.
اتجهت شركة أوراسكوم للتنمية، المملوكة لعائلة ساويرس، إلى العمل بالمملكة السعودية، لبناء مشروع سكني وسياحي متكامل على غرار منتجع الجونة الذي أسسه آل ساويرس على ساحل البحر الأحمر، منذ ربع قرن.

جاء التوجه في بيان صادم أطلقه سميح ساويرس، في منذ 3 أشهر، أعرب فيه عن مخاوفه من المخاطرة بالاستثمارات في مصر، ورغبته في إقامة عدد من المشاريع العقارية بالسعودية، باعتبارها ملاذاً آمناً للاستثمارات، بعد أن فقد شغفه في العمل بالسوق المحلية، بسبب البيروقراطية الحكومية والقيود التي وضعها البنك المركزي على الواردات، ووجود أكثر من سعر للدولار في البنوك والسوق الموازية.

ظل قطاع التشييد والبناء، يعمل كقاطرة تقود طفرة البناء للمشروعات العامة خلال الأعوام العشر الماضية، مدفوعا بتمويلات حكومية غير محدودة، من قروض عالية التكلفة، شديدة المخاطر.
يشير خبراء إلى أن الحكومة جازفت بها رغبة في رفع معدلات نمو اقتصادي متسارعة، أثقلت كاهل الميزانية العامة، زرعت مخاوف لدى الجهات المقرضة، بعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، تجاه الدائنين.
خفضت 3 وكالات للتصنيف الائتماني، درجة التصنيف الائتماني للدولة، مع زيادة مخاطر التخلف عن سداد الديون، وعدم قدرة الحكومة على توفير الدولار وتراكم الديون الدولية لتبلغ 165 مليار دولار، والمحلية لتزيد عن 6 تريليونات

/ moasher

جنيه بنهاية العام المالي 2022/ 2023 (الدولار= نحو 31 جنيها).
أصبحت القطاعات المرتبطة بمواد البناء الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية، مع الارتفاع المتصاعد في أسعار الخامات وقيود المفروضة على الواردات، يقابله ضعف بالقدرة الشرائية للعملاء.
تمتنع البنوك عن تمويل مشروعات عقارية وبنية أساسية ذات مكون أجنبي أو محلي، بدون موافقة مباشرة من الحكومة، بما أوقع قطاع التشييد في قبضة حكومة ألزمت نفسها بالتقشف منذ بداية الحالي، بعدم تمويل مشروعات جديدة أو التي لم ينفذ 70% منها بالخطط القائمة، وفقا برنامج إصلاح الاقتصادي صارم وقعته في ديسمبر 2022، مع صندوق النقد الدولي.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم للتنمية، عمر الحمامصي، في تصريحات صحافية، أن السعودية أصبحت سوقا ضخمة للمشروعات العقارية والسياحية، مشيرا إلى تأثر قطاع المقاولات في مصر سلبا بالزيادة في أسعار السلع ومدخلات الإنتاج بنسبة 80% خلال عام 2022، مع عدم وضوح الرؤية في سعر الصرف، بما دفع الشركات إلى البحث عن فرص بديلة بالخارج ورفع أسعارها محليا ما بين 15% إلى 20% مع بداية عام 2023.

تتعرض شركات المقاولات لخسائر فادحة منذ تعويم الجنيه، عام 2016، لم يتوقف مع تعرض العملة لمزيد من التراجع، مع توقع محللين بأن تنخفض بنسبة 20% بحلول نهاية العام الجاري، ليصل الدولار إلى ما بين 38 إلى 40 جنيها رسمياً.
وافق مجلس الوزراء على قانون تعويضات للمقاولين وشركات البناء المنفذة لمشروعات البنية الأساسية والإسكان الاجتماعي متوسط ومنخفض التكاليف، في يونيو/ حزيران الماضي، أعقبه بإصدار عدة قرارات، استهدفت صرف مستحقات المقاولين المتأخرة لدى الوزارات، خلال 90 يوما.

تعهدت الحكومة للمقاولين بعدم تعاقد الجهات الحكومية، على مشروعات جديدة، دون توفير مسبق لميزانية المناقصات المطروحة، وتحديث الأسعار القياسية بما يتوافق مع الوضع الفعلي للأسواق، والحد من الآثار السلبية لارتفاع أسعار مواد البناء على المقاولين، وحساب فروق الأسعار والتعويضات وتسهيل إجراءات التسليم الابتدائي والنهائي، والتعاقدات المبرمة بين أعضاء اتحاد مقاولي التشييد والبناء ووزارة الإسكان.
يؤكد عضو مجلس إدارة اتحاد مقاولي البناء والتشييد، ممدوح مرشدي، على تفاقم خسائر قطاع المقاولات والتطوير العقاري، لعدم التزام الحكومة بالقرارات التي اتخذتها، منذ 3 أشهر لحل أزمة القطاع، بما عطل أعمال نحو 35 ألف شركة مقاولات، ويعرضها ملاكها لانتكاسة مالية فادحة.

يلفت مرشدي إلى تعسف اللجان الفنية التي شكلتها وزارة المالية، في إنهاء المطالبات المالية للشركات، حيث أجلت دفع مستحقات الشركات وفقا لتعليمات رئيس الوزراء، الخاصة بإعادة التفاوض على دفع المبالغ المطلوبة من الدولة، بتمريرها بعدة لجان مالية أخرى، لتهدر الوقت وتدخل الشركات في دوامة بيروقراطية عقيمة.
ويبدي مرشدي دهشته من لجوء الحكومة إلى سحب المشروع من المقاولين المتأخرين عن التنفيذ، بسبب نقص السيولة النقدية لدى الجهات المالكة، التابعة للدولة، بينما لا تلتزم بدفع مستحقات شركات البناء والتشييد، المتراكمة بعد تسليم المشروعات بمدد تتراوح ما بين 3 إلى 6 سنوات، والتي تشمل خطابات الضمان عن التسليم النهائي، لتبقى ميزانية المشروع مفتوحة، دون سقف زمني محدد.
جاءت موافقة وزارة الإسكان الشهر الماضي، على تغيير المساحات المخصصة للنشاط الخدمي في المشروعات العقارية، لتتراوح ما بين 5% و15%، بدلاً من 8% و12%، متأخرة عن موعدها، لم تمكن المقاولين من مواجهة الزيادة الهائلة في أسعار الأراضي المخصصة للبناء، والتي تتحكم بها الشركات الحكومية والتابعة للجيش والأجهزة الرسمية.

تبدي غرفة المطورين العقاريين رغبتها في المزيد من التيسير في دفع قيمة الأراضي والمميزات الممنوحة للشركات

العقارية، لتتمكن من مواجهة التحديات الخارجة عن ارادتها، وفقا لمسؤولين بالغرفة.

يطالب المطورون بتأجيل أقساط الأراضي لمدة عامين من دون غرامات، لمساعدتهم في مواجهة التضخم وزيادة التكاليف.

/ moasher